تجربة توزيع المحروقات، أخففت الأزمة أم فاقمتها؟

عبد الزهرة المنشداوي - سها الشيخلي

بعد فشل التجربة السابقة التي اعتمدتها وزارة النفط في اللجوء الى توزيع بطاقات الوقود (كابونات) عن طريق المجالس البلدية.. لجأت هذه المرة الى توزيع تلك البطاقات عن طريق وكلاء الحصة التموينية وتشير الدلائل الى ان حظ هذه التجربة من النجاح لا يختلف عن اختها السابقة.

فلنستمع إلى اصحاب العلاقة المباشرة ولنبدأ من الموظف الذي ما وجدت هذه التجربة الا لراحته ولتوفير الوقود له في فصل الشتاء فهل تحقق له ذلك؟

تقول المواطنة ام احمد: ارتفع سعر قنينة الغاز قبل ان يحل الشتاء، كان الارتفاع يحدث في منتصف الشتاء، هذه التجربة قد قربت الازمة اكثر من شهرين.. نحن لا نزال في فصل الصيف وقد ارتفعت اسعار لتر النفط وقنينة الغاز والشحة قائمة الى جانب مفردات جديدة وهجوم اكثر وزيادة الاسعار.. والسوق السوداء والمشكلة الاخرى في بطاقة الغاز فهي مخصصة لثلاث قناني واغلب العوائل لديها ثلاث قناني، واحدة تعمل بالطباخ واثنان للتبديل في هذه الحالة اما نشتري قنينة واحدة اضافية او نتنازل عن حقنا بقنينة واحدة ايضاً.. وتقترح ام احمد ان تكون بطاقات الغاز لكل قنينة بطاقة واحدة في كوبون واحد يمكن فصله.

بائع الغاز الجوال غازي موحان يقول:

- بالطبع نرفع سعر قنينة الغاز فالتجهيز قليل، في السابق كنا نبيع ضعف ما نبيعه الان.

المواطن حسن صاحب يقول: وقفت الليل بطوله امام محطة تعبئة مدينة الصدر وكنا مجموعة كبيرة من المواطنين.. اسطوانات الغاز كانت باعداد كبيرة هي الاخرى ولكن المحطة لم تقم بتوزيع القناني الا للاصدقاء والمعارف..!

❖ بائع النفط (صاحب سيارة) كريم عبد يقول:

- المحطات توقفت عن تجهيزنا بالنفط لذلك نضطر الى شرائه من المحطات الاهلية وبسعر مرتفع لذلك من الطبيعي ان نبيعه نحن ايضاً بسعر مرتفع ايضاً والمتضرر الوحيد هو المواطن.

❖ بائع الغاز قاسم كاظم يقول: ضاقت السبل بنا بهذه الطريقة المرتجلة في التوزيع.. فقد اضطررنا الى التزود بقناني الغاز من مناطق خارج حدود بغداد كالمحمودية ولكن الذهاب والإياب اضافة لقطع تلك المسافة الطويلة يجعلنا نرفع سعر قنينة الغاز الى ٤ الاف دينار والا ما باليد حيلة.

محطة تعبئة الميثاق

محطة الميثاق تقع في منطقة الشعب.. وكيل مدير المحطة مؤيد احمد يحدثنا عن البطاقة قائلاً:

- تم تخصيص النفط للعائلة وفق عدد الافراد، فالعائلة المكونة من ١-٥ اشخاص حصتهم من النفط ٣٠ لتراً في الشهر وهي كمية غير كافية والعائلة من ٦-١٢ شخصاً حصتهم ٤٠ لتراً في الشهر. والعائلة المكونة من اكثر من ١٢ شخصاً حصتهم ٥٠ لتراً.. حسب التعليمات تم تعيين مشرف في كل محطة يشرف على التوزيع وتسلم البطاقات.

اما الغاز فقد تم تخصيص ٣ قناني لكل عائلة بغض النظر عن عدد افرادها.

ويواصل السيد مؤيد حديثه بالقول:

- اليوم هو ١١/ ١٠ ولم يحضر ولا مواطن لتسلم حصته كما لم يحضر المشرف المعين من قبل وزارة النفط!!

❖ كيف ترى التجربة .؟ هل تكون ناجحة برأيك؟

- أي نجاح هذا.. انها تجربة عشوائية فمثلاً اقرب منطقة للمحطة هي سومر ولكن التوزيع لهذا الحي بعيد عن مساكنهم/ فهو في حي البساتين في حين اننا كمحطة يجب ان نجهز منطقة الطالبية التي تبعد عنا كثيراً. يعني زيادة الاعباء على المواطن المسكين فهو يحضر بسيارة اجرة اذا كان لا يمتلك سيارة خاصة، ثم يعود بسيارة اجرة وهذه كلها تضاف الى سعر القنينة.

وحقاً فقد ارتفع سعر قنينة الغاز، فبعد ان كانت بسعر ١,٢٥٠ الف دينار صارت الان ٥-٦ الاف دينار. وعندما كنا نتحدث اتصلت زوجة السيد مؤيد هاتفياً لتسأله اذا كان يوافق على شرائها قنينة غاز بسعر ٧ الاف دينار لحاجتها الماسة اليها.. قال لها اشترها!!

ثم واصل حديثه معي قائلاً:

- تفضلي هذه معاناتنا..

- قنينة الغاز كانت بسعر ٥٠٠ دينار فأصبحت بسعر سبعة الاف دينار
- لا احد يعرف كيف يحصل باعة الغاز والنفط على حصة المواطن من دون كابونات التوزيع!

❖ ما الكمية التي تم تجهيزكم بها من مادة النفط؟

- انها ٣٨ الف لتر فقط.

❖ ماذا تقترح؟

- ما دامت البطاقة مختومة باسم الوزارة وما دامت المحطة تأخذ الكوبون بعد التجهيز فلماذا تحديد المحطات.. ارى ان يأخذ المواطن حصته من المحطة القريبة على بيته او اية محطة اخرى فهناك محطات تقع في مناطق شعبية ذات كثافة سكانية عالية، وسيكون الازدحام في تلك المحطات على اشده وسيسهم ذلك في اللجوء الى السوق السوداء التي ستنشط لهذا الغرض.. لا ارى جدية في الموضوع وهذا امر مؤلم.. نحن نأخذ البنزين من مناطق بعيدة من ديالى فمحطة الدورة لا تجهز سوى للحكومة.. ان ذلك يكلفنا.

وعند تصفح القسائم المعدة للتوزيع تبين من تاريخها ان هذه التجربة ستمتد لغاية شهر ايلول من العام القادم!!

السؤال: هل ستتم مراجعة آلية وكميات التوزيع، ام ان معاناة المواطن ستستمر حتى ايلول من العام القادم؟

الازمة في مدينة الصدر

تشكو العديد من العوائل في مدينة الصدر ايام شهر رمضان المبارك من انتظار قناني الغاز التي اصبحت تباع باسعار مضاعفة فقد وصل سعر القنينة الواحدة الى اربعة الاف وخمسمائة دينار. ويبدو ان الالية المعتمدة في توزيع القناني والتي اقرت في الاونة الاخيرة لم تأت اكلها بل العكس اسهمت بارتفاع الاسعار.

احدى ربات البيوت في مدينة الصدر التقينا بها وقالت لنا:

البطاقات التي تسلمناها من الوكلاء لاجل تسلم حصة قناني الغاز اشعلت اسعار الغاز والسبب يعود الى وجود ست ساحات توزيع في عموم مدينة الصدر مما جعل المواطن يقضي يوماً كاملاً في الانتظار ولا يضمن الحصول على حصته وفق الكابونات، ثم اضطررنا الى شرائها من الباعة المتجولين الذين لا اعلم كيف يحصلون عليها.

الطريقة فاشلة تماماً واستفاد منها البعض فأمام هذه الساحات يوجد دلالون تعطيهم الكابون فيحصلوا لك على حصتك ولكن بثمن اعلى من المقرر، اذ يبيعون القنينة الواحدة بسعر الف وخمسمائة دينار أي ضعف السعر، اعتقد بانهم ينسقون مع القائمين على هذه الساحات.

❖ كيف يحصل الباعة على القناني؟

- ابو مرتضى من القطاع ٣ سألناه عن كيفية حصول باعة العربات التي تجرها الحيوانات والعربات الالية الاخرى على القناني طالما انها توزع حسب الكابونات فأجاب: ان بعض الباعة استطاع الالتفاف على البطاقة اذ جمع بعضهم منذ بداية شهر تشرين العديد من الكابونات من العوائل ووعدوهم بحصولهم على قنينة غاز بسعر الف دينار وفعلاً استطاعوا تزويدهم بالقنينة وبنفس السعر الذي حددوه ولكنهم استطاعوا باحتيالهم الاستحواذ على بقية القناني فمثلاً عائلتي مكونة من عشرة افراد اخذ مني البائع الكابون المخصص لي في شهر تشرين الاول واعطائي قنينة واحدة في حين ان ما كان مخصصاً لي هو ثلاثة قناني صارت من حصة هذا البائع المحتال الذي لا اعرفه، أي انه اخذ مني حصة قنينتين (لقد استغفلني)!

انتظار طويل

ام عدنان في القطاع ٣٩ تقول لنا: اشتري القنينة بسعر اربعة الاف و٥٠٠ ولا اتجشم عناء الوقوف طوال يوم باكمله لاجل الحصول على حصة قناني الغاز، اضف الى ذلك ان هذه الطريقة تجبرنا على استئجار سيارة تكسي لاجل الذهاب والإياب لان ساحات التوزيع تبعد عن بيتنا مسافة بعيدة، ان اقل اجرة هي اربعة آلاف دينار فلماذا كل هذا العناء؟

ما يهم ان طريقة التوزيع غير عملية وان هناك مستفيدين ينسقون ما بينهم، فالقناني يحصل البعض عليها من باعة قرب الساحة تعطيه الكابون والف وخمسمائة دينار فيدخل الساحة ويأتيك بالقنينة بلمح البصر وهذا ما يعمل به الان. الناس لا تطيق الانتظار!

الوضع الحالي.. وولع الانسان العراقي بالقراءة

محمود يوسف مجبور

كانت خطواته سريعة لا تتناسب مع عمره- مد الله بعمره- ولا مع صحته – عافاه الله- كان في العادة يمشي الهوينا متأملاً، لكنه اليوم هميم الخطى وحثيثها بشكل يثير التساؤل عند من لا يعرفه ويدعو الى التعجب والاستغراب عند من يعرف خفايا وخبايا هذا الشيخ العجوز.

- الى اين القصد يا شيخنا الجليل؟

- تعال معي ان رغبت في معرفة السر.

- انك على غير العادة تحاول اخفاء اسرارك عني وانا صاحبك القديم، فماذا جرى؟

- لا جديد، ولكنك كبقية اخوانك لا تريدون اعمال الفكر فيما حولكم من ظواهر حياتية مصيرية. قل لي بربك هل حاولت يوما ان تقرا وتستشف من دروس التاريخ ما ينفعك في بناء وطنك؟ انكم لا تستخلصون العبر ولا تستفيدون من دروس الماضي القريب والبعيد. ما زلت اشعر بالمهانة والضآلة التي احسست بها وانا اقرأ تصريحاً لموشيه دايان وزير الدفاع الاسرائيلي سنة ١٩٦٧, فقد ساله صحفي غربي قائلاً: كنت رئيساً لاركان الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٥٦ وكانت ضربتك الاولى تحطيم القوة الجوية المصرية وهي جاثمة على الارض مما ضمن لكم السيادة المطلقة على سماء مصر. وطبقتم الخطة نفسها سنة ١٩٦٧, الم يخطر ببالكم ان العرب قد يستذكرون درس ١٩٥٦ ولو من خلال الكتب، ويتخذون من الاجراءات ما يفسد خطتكم المكررة؟ اجاب دايان مبتسما: نحن واثقون من ان العرب لا يقرأون. ولم اسمع ان عربياً واحداً شجب هذا الكلام اورد هذه الاهانة المؤلمة لشعبه وامته.

سأكون واثقا من الانطلاق نحو التقدم والازدهار عندما ارى في كل قرية او زاوية من زوايا البلد مكتبة عامة مزدحمة بروادها وارى الفلاح في استراحته يقرأ كتاباً، والعامل في طريق عودته الى بيته يتصفح جريدة او مجلة، والكاسب في دكانه محوط بعدد من الكتب، سيغمرني الفرح وانا اشاهد المكتبات العامة مزدحمة بطلاب المعرفة وهم منشغلون بمصادرهم ومراجعهم العلمية والادبية.

ان هذه الاحلام بعيدة المنال وصعبة التحقيق، ايها الشيخ الجليل، لانها مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن. وهذا الجانب عندنا يكاد يقارب الصفر. فكيف لي ان اطالب الجائع والعاطل عن العمل ان يقرأ ويتابع ويبحث وهو خالي الجيب خاوي البطن؟

- انا لا اتفق معك في الرأي، انك لم تلاحظ ولع الانسان العراقي بالقراءة ان تهيأت له الظروف المناسبة ، لو نظرت الى اكشاك بيع الصحف والمحال والكتب البسيطة لوجدت بعض الناس يقفون ليتصفحوا تلك الجرائد والمجلات برغم اعتراض بعض الباعة احياناً. وتجد البعض الآخر يقف امام الصحف طويلاً لقراءة المانشيتات وما تحتها عن بعد، ان كان بصره قوياً، فكيف اذا وضعتها تحت تصرفهم مجاناً فكم يكون عدد رواد تلك المكتبات ان وفرت لهم الظروف المناسبة وشجعتهم على استعارة الكتاب من المكتبة العامة؟

انني على ثقة ان القراءة هي الطريق الى الغنى الثقافي والعلمي والادبي، الذي سيفتح امام القارئ مجالات الابداع وسيقوده الى الانعتاق من رق البطالة. ان تحقيق مثل هذا الحلم ليس صعباً وبخاصة في بلد مثل العراق: غني في ثرواته، عميق في جذوره، اصيل في حضارته، مكين في منطلقاته. وما على الدولة الا تخصيص ارقام صغيرة من ميزانيتها لهذا الغرض. وسيكون مردود هذه الخطوة هائلاً على المدى البعيد.

- رفقاً بنا ايها الشيخ الجليل، فمن الصعب علينا اللحاق بافكارك الانسانية السامية خصوصاً وقد انهكتنا فترات الضغط والذل التي اعقبتها عقود القمع والقتل والحصار والتجويع والمقابر الجماعية. اضف الى ذلك كله التفخيخ والتفجير والتدمير الحاصل الان.

- انني ارى ان ذلك كله يمد الانسان بالقوة ويشكل عامل دفع لبلوغ ذلك الهدف بعد التوكل على الله والاعتماد على النفس والاقتناع بان ما مضى قد ذهب في طيات الماضي، وان الحاضر سيتغير- بعون الله ومشيئته- قريباً، وستواصل عجلة التاريخ دورانها نحو الافضل حتماً.

الراي الثالث

شبح الإرهاب والإستفتاء

يبدو ان نجاح عملية الاستفتاء على الدستور بطريقة لم تكن متوقعة، وظاهرياً بدت العمليات الارهابية وكانها انحسرت او انها اخذت (اجازة إجبارية).

وازدهى رجال الامن والعسكر على انهم ادوا واجباتهم على اكمل وجه وتمكنوا من حفظ امن مراكز الاستفتاء في عموم محافظات القطر، ولا اعتراض هنا على فخرهم ومباهاتهم وبودنا ان نعلن عن سعادتنا اننا اتممنا انجاز حلقة من حلقات الممارسة الديمقراطية بنجاح، مما يدفعنا الى الامل بقوة بانجاح حلقة الانتخابات التشريعية القادمة لاختيار اعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية، انما كم هو الثمن الذي دفعناه لانجاح عملية الاستفتاء؟ وكم هو الثمن الذي ندفعه لانجاح عملية الانتخابات؟ تعطلت اعمالنا واقفلت مدننا وقطعت طرق المواصلات داخلياً وخارجياً اكثر من خمسة ايام، وملئت شوارع بغداد والمحافظات بالدعامات الاسمنتية التي بدلاً من ان توحي بالامن اشارت بقوة الى الرعب او الى اصابع الارهاب التي لا يدري احد متى تظهر ومتى تضرب واين وكيف؟

صافي الياسري
safialyassri@yahoo.com

تحسب دول العالم، حتى المتخلفة منها ساعات تعطل العمل فيها، وكلفتها، واثرها على الدخل القومي، ونحن هنا في العراق لم يعد للزمن قيمة في حساباتنا ولا قيمة للخسارات الهائلة في الجهد والثروة والارواح في محاولة يائسة لاقرار الامن وقد اظهرت عملية الاستفتاء الاخيرة ان ثمن الامن او تاجيل الانفجار هو تقطيع اوصال البلد وشل الحركة بين مدنه وفي شوارع المدينة الواحدة، منذ نهاية الاسبوع الذي سبق موعد الاستفتاء غادرت الى كركوك لتغطية نشاطات عملية الاستفتاء فانا اعد هذه المدينة البارومتر الحقيقي لقياس وقراءة مؤشرات الحركة السياسية والشعبية العراقية بسبب من التركيبة الفسيفسائية الخاصة بهذه المدينة.

نهارات المدينة تمر هادئة الا من حوادث متفرقة غير مؤثرة لكن ليلها ينقلب الى حفلة انفجارات صاخبة تشارك فيها اطراف عديدة في مقدمتها القوات متعددة الجنسيات التي تجوب طائراتها السمتية سماء المدينة وتطلق قذائف التنوير هنا وهناك، وعلى اكتافهم وفي صناديق سياراتهم صواريخ الكاتيوشا او الهاونات، ورجال الشرطة والجيش الذين يطلقون النار بسبب ومن دون سبب لمجرد اثبات الوجود.. و تظن ان المدينة كلها قد تحوت الى ساحة حرب، وفي الصباح تزرع الشوارع بعناصر الشرطة والجيش بكثافة لا تجد مثيلها في مدن العراق الاخرى، اما يوم الاستفتاء غاية في الصعوبة، فنحن على سبيل المثال ضيفنا اصدقاء في المجمع السكني التابع للمعهد التقني في كركوك ويبعد هذا المجمع عن مركز الاستفتاء الذي يتبعه اكثر من ساعة سيراً على الاقدام، وقد عطل هذا الامر الكثيرمن كبار السن من النساء والرجال عن الذهاب الى المركز والادلاء باصواتهم، وحدث هذا في مراكز اخرى عديدة، بينما تولت بعض الجهات السياسية نقل الموالين لها بسيارات (كوستر) تحمل باجات ترخيص خاصة، ومن المؤكدان هذا الامر يخل بسير عملية الاستفتاء، وقد حرمت مجاميع ليست قليلة من الادلاء بأصواتها، ومع ذلك يمكن القول بامانة ان اعداد الذين اقبلوا على صناديق الاقتراع في المدينة، كانت اعداداً تمثل نسبة عالية من سكان المدينة، برغم تقطيع اوصالها بالاسلاك الشائكة ودعامات الاسمنت، واذا كان البعض يرى ان مناسبة مثل هذه تستحق مثل هذه الاجراءات لحماية امن المواطن وتسهيل واجبه لنيل حقه في الوصول الى صناديق الاقتراع، فان من حقنا نحن العراقيين ان نسآل سياسيينا وحكامنا ومحتلينا: اين نحن من الفراغ الامني بعد التغيير؟

والى متى ستبقون محميين خلف المتاريس ونبقى عرضة للعبوات الناسفة والهاونات والسيارات المفخخة والملثمين الانتحاريين في الشوارع والساحات والاسواق والمساجد؟

نحن نفهم تماماً ان الاحتلال قد جلب معه الارهاب الى الساحة العراقية كتحصيل حاصل، تماماً مثلما جلب (البودي كارد) المستورد (المجاهد العربي الانتحاري) واذا كان الجميع يعترف بعجزه عن ايجاد حل للوضع الا بتقطيع اوصال البلد على الطريقة التي بها انجاح الاستفتاء، فإننا نود ان نضيف ان عدم الاعتراف بسعي كل طرف سياسي الى الاكل من جرف الاخر، وعدم الاستعداد لحوار نزع الالغام من حقول الاخوة، واختلال المعادلة السياسية سيبقى ذلك الحل المؤلم- تقطيع اوصال البلد- ومنع وشل الحركة فيه هو الحل الوحيد الذي يمكن المسؤولين الأمنيين من التصريح – ان الوضع هادئ- وهم ينظرون بطرف اعينهم الى شبح الارهاب.. املين ان يبقى شبحاً حتى اشعار اخر، وهم لا يعلمون ان الارهاب شبح اشد منه إثارة للرعب وتعطيل حركة الروح والدم في الجسد العراقي، ومع ذلك نقول ان من لا يعمل لا يخطئ، لكننا نبحث عن نية العمل الصالح المخلص.